Scientific Journal of Faculty of Education, Misurata University-Libya, Vol. 1, No. 16, sep. 2020

Published online in September

المجلة العلمية لكلية التربية، جامعة مصراتة، ليبيا، المجلد الأول، العدد السادس عشر، سبتمبر 2020م

الرد والتعليق على ما يُلزَمُ به الطلاب في فن التحقيق

عمر علي سليمان الباروني

قسم اللغة العربية، كلية التربية، جامعة مصراتة

o.albarouni@edu.misuratau.edu.ly

الملخص:

يتحدث هذا البحث عن بعض الملحوظات التي يوجهها بعض المشرفين أو المناقشين لطلاب الدراسات العليا، وربما يُلزم بعضهم الطلاب بها، فيرون أنها من الملحوظات التي ترقى بعمل الطلاب في إعداد رسائلهم العلمية التي تتناول تحقيق كتب التراث، ومن هذه الملحوظات ما يتعلق بهيكل الرسالة، ومنها ما يتعلق بالنص أو المتن المحقق، ومنها ما يتعلق بتخريج الشواهد، والتعريف بالأعلام والبلدان، إلخ، وفي هذا العمل رد وتعليق على هذه الملحوظات ومناقشتها.

الكلمات المفتاحية: الملحوظات، المشرفون، المناقشون، التحقيق، الهيكل، المتن، التخريج.

Responding and commenting on what students are obligated to do in the art of investigation

Abstract:

This research speaks about some of the notes that some supervisors or scholars direct to graduate students, and some of them may be obligated to students, so they see it as one of the notes that elevates the work of students in preparing their scientific theses dealing with the achievement of heritage books, and among these notes are related to the structure of the message, including Relates to the text or text achieved, including what relates to the graduation of evidence, the identification of flags and countries, etc., and in this work a response and comment to these notes and discussed.

Keywords: Notes, Supervisors, Discussors, Investigation, Structure, Matn, Graduation.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لمن هو أهل له، والصلاة والسلام على سيد الخلق أجمعين، وعلى آله وصحبه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد.

فإن تحقيق التراث وإخراجه إلى النور ليس بالأمر السهل، ولا هو مجال للترفيه والتسلية؛ بل هو أمانة يجب أن تؤدى على وجهها الأكمل، وعمل المحقق هو فن أكثر من أن يكون علمًا؛ لذا يحتاج إلى فطنة ودربة وبعد نظر، ولا يُكتفى فيه بما كتبه السابقون؛ وإنما على من خاض هذا الفن أن يتأمل فيه ليبدع ويأتي بما هو في صالح إخراج هذا الكنز الدفين، وهذا لا يعني تجاوز ما هو متفق عليه بين المحققين؛ ولكن هناك مسائل ووجهات نظر كثيرة، قابلة للأخذ والرد؛ فلا ينبغي أن يُتشبث بها؛ بل لا بد من ترك مساحة لطرح الآراء ومناقشتها، لا غلق الباب في وجه المخالف بلا نظر وتأمل في رأيه وما ظهر في فضائه بعد بحث وإعمال فكر.

ومن خلال مشاركتي في مناقشة وحضور بعض الرسائل العلمية، يلقي بعض الأساتذة ملحوظات هي وجهات نظر، ومحل خلاف وأخذ ورد بين أهل هذا الفن، وهو ما كان سببًا في كتابة هذا البحث، الذي حاولت فيه مناقشة هذه الملحوظات وإبداء وجهة نظري فيها؛ فوسمت هذا العمل بـــ(الرد والتعليق على ما يُلزم به الطلاب في فن التحقيق).

وقد تأسس هيكل هذا البحث- بعد المقدمة- على مبحثين: مبحث لمناقشة الملحوظات التي تلقى حول هيكل الرسالة والمتن، ومبحث فيما يلقى حول ما يستحق التخريج والتعريف، ثم خاتمة لذكر أهم النتائج، يليها فهرس بالمصادر والمراجع، والله الموفق.

المبحث الأول– هيكل الرسالة والمتن

يدخل تحت هذا المبحث ما يتعلق بهيكل الرسالة، وبعض ما يخص المتن، وذلك على النحو الآتي:

(1) **صفحة الغلاف**: من الملحوظات التي يبديها بعض المشرفين والمناقشين: ضرورة أن يكتب الطالب تحت عنوان المخطوط ما سيصنعه في تحقيقه، هل هو دراسة وتحقيق، أم تحقيق ودراسة، أم تحقيق وتعليق، أم تحقيق فقط، وهذا لا غبار عليه، وبعضهم يلزم الطالب بوضع عبارة (تحقيق ودراسة)، ولا يحبذ عبارة (دراسة وتحقيق)، ويعلل لذلك بأن الطالب أول ما يبدأ في كتابة رسالته يبدأ بتحقيق متن المخطوط والتعليق عليه، ولا يبدأ بالقسم الدراسي، وفي التعبير بـــ(تحقيق ودراسة) توافق وترتيب بين العنوان وبين ما قام به الطالب في مراحل إعداد رسالته؛ لأن الدراسة في الجانب العملي تأتي عقب الانتهاء من التحقيق.

والأفضل عندي أن يكتب الطالب عبارة (دراسة وتحقيق)؛ لأن ترتيب عمل الطالب في ظاهر الرسالة سيكون بذكر القسم الدراسي أولًا، ثم يعقبه القسم التحقيقي، وإن كان عند التناول في العمل بالعكس؛ لأن الناظر في الرسالة بعد تمامها لا يدري ما بدأ به الطالب أولًا، فالأخذ بالظاهر وما هو ماثل بين يدي القارئ أولى من غيره.

وإذا أدخل الطالب كلمة (دراسة) فيما سيقوم به من عمل، فلا بد أن تكون الدراسة مستوفاة وكافية حول حياة المؤلف وحول الكتاب أيضًا، وإلا عليه أن يقتصر على عبارة، (تحقيق وتعليق).

وبعض الطلاب– خاصة في الرسائل العلمية– يذكر قبل عنوان المخطوط المراد تحقيقه عبارات قبل عنوان المخطوط، مثل: (تحقيق الجزء الأول من حاشية كذا)، أو (دراسة وتحقيق مخطوط كذا)، أو أن يجعل أحدهم عنوان رسالته: (تحقيق كتاب كذا مع دراسة مسائل كذا)، أو (مسائل الخلاف في كتاب كذا، مع تحقيق الباب الأول من كتاب كذا).

والصواب أن يُذكر اسم الكتاب المخطوط كما ورد في نسخه المخطوطة، أو كما ورد في كتب فهارس المخطوطات والمصنفات، ثم يذكر اسم المؤلف وسنة وفاته إن وجدت، وتأكد الطالب منها، ثم يذكر ما يشاء مما سيقوم بدراسته.

(2) **الإهداء والشكر**: يرى بعض المشرفين والمناقشين ضرورة أن يذكر طالب الدراسات العليا إهداء عمله العلمي، وكذلك الشكر لكل من استفاد منه في رسالته.

والحق أن كل ذلك لا يدخل ضمن جزئيات العمل العلمي، التي يجب على الطالب أن يأتي بها؛ فإن أتى بشيء من ذلك فحسن، وإن تركه فلا يلزم بالإتيان به.

(3) **الدراسات السابقة**: يرى بعض المشرفين والمناقشين والمقيّمين لمقترحات الرسائل العلمية، ضرورة أن يذكر الطالب الدراسات السابقة فيما يخص موضوع المخطوط الذي اختاره الطالب لرسالته.

وهنا يجب التنويه إلى أن تحقيق المخطوط- في الأصل- أن لا تكون له دراسات سابقة؛ لأن عمل الطالب هو أول عمل عليه، فمطالبة الطالب بالدراسات السابقة تعنت لا مبرر له؛ أما إذا كان المخطوط قد حقق من قبلُ، أو أن المخطوط عليه دراسة قبل أن يحقق، أو أنه مطبوع بلا تحقيق، وهناك ما يدعو إلى تحقيقه أو إلى إعادة تحقيقه؛ فلا بد على الطالب أن يذكر هذه الدراسة أو التحقيق أو الطبعة، وأن يذكر الأسباب التي دعته إلى إعادة تحقيقه.

(4) **تصنيف كتب المؤلف**: يرى بعض المشرفين والمناقشين ضرورة تصنيف كتب المؤلف، بأن يجعل الطالب علوم القرآن على حدة، وكتب الحديث على حدة، وكتب النحو على حدة، وكتب الصرف على حدة، والمعاجم على حدة، وهكذا إلى أن ينتهي من ذكر كتبه ومؤلفاته كلها.

والحق أن إلزام الطالب بهذا العمل لا طائل تحته؛ بل إن الطالب سيقع في حيرة في تصنيف بعض المؤلفات المختلطة المادة العلمية، إنما المهم أن يرتبها ترتيبًا هجائيًّا حسب الحرف الأول من عنوان الكتاب.

(5) **إلزام الطالب بمناقشة بعض المسائل في القسم الدراسي**: يرى بعض المشرفين ضرورة إلزام الطالب بدراسة بعض المسائل، من خمس فصاعدًا، سواء كانت في الخلاف النحوي أو في غيرها من المسائل؛

بحجة أن دراسة مثل هذه المسائل تضفي على القسم الدراسي صبغة الدراسة الحقيقية، وحتى يتوافق القسم الدراسي مع ما يذكر في عنوان الرسالة من عبارة (دراسة وتحقيق/ تحقيق ودراسة).

والحق أن مثل هذا الصنيع لا يعفي الطالب من التعمق في القسم الدراسي واستيفائه استيفاءً يمكن معه أن يطلق على القسم الدراسي أنه دراسي بالفعل؛ إذ القسم الدراسي لا بد فيه من التعمق في دراسة المؤلف من كلا الجانبين: الشخصي، والعلمي، وكذلك الكتاب، من حيث المنهج في تناول المسائل العلمية، ومن حيث الشواهد، والمصادر، التي اعتمد عليها المؤلف، ثم التعليل والترجيح، والآراء الشخصية للمؤلف، واعتراضاته على غيره من العلماء، ونحو ذلك من الجوانب الأخرى، فهذه هي التي يمكن أن يطلق عليها كلمة (دراسة)، أما ذكر اسم المؤلف ومولده، وشيء من حياته الشخصية، أو جزئية يسيرة من حياته العلمية، فذلك لا يعفي الطالب من الملامة على تقصيره في هذا القسم، والله أعلم.

(6) **الخاتمة**: يرى بعض المشرفين والمناقشين ضرورة أن يذكر طالب الدراسات العليا خاتمة يرصد فيها أهم النتائج التي توصل إليها من خلال دراسة الكتاب وتحقيقه.

والحق أن تحقيق المخطوطات لا يلزم فيه الطالب بذكر خاتمة؛ لأن القسم الدراسي أغنى عن ذكرها؛ إذ فيه سيذكر الطالب كل ما ظهر له من ملحوظات ومؤاخذات، سواء فيما يخص المؤلف أو فيما يخص الكتاب؛ وعليه فلا حاجة إلى تكرار ما سيذكره في القسم الدراسي، أما في غير التحقيق فيلزم الطالب بذكر الخاتمة.

(7) **الفهارس**: هناك فهارس لما ورد في متن الكتاب، تكاد أن تكون متفقًا عليها بين المحققين، وهي: فهرس الآيات، وفهرس الأحاديث النبوية، وفهرس الأبيات الشعرية، وفهرس الأمثال والأقوال العربية، وفهرس الأعلام، وفهرس الفرق والمذاهب، وفهرس البلدان، وفهرس الكتب الواردة في المخطوط، فإذا اكتفى الطالب بهذه الفهارس فقد أتى بالضروري منها، ومن المحققين من يفهرس كل ما يمكن فهرسته، كالذي يفعله شيخ المحققين عبد السلام هارون، خاصة في تحقيقه لخزانة الأدب للبغدادي (خزانة الأدب، قسم الفهارس، ج12، 13).

وقد يلزم بعض المشرفين أو المناقشين طلاب الدراسات العليا بفهارس أخرى غير التي سبق ذكرها، والحق أن إلزامهم بها غير سائغ، وما هو إلا زيادة تكلف.

(**8**) **فهرسة المصادر والمراجع**: يرى بعض المشرفين والمناقشين ضرورة فهرسة المصادر والمراجع لكل علم على حدة، فمثلًا يذكر القرآن الكريم أولًا بلا ترقيم، ثم تذكر كتب القرآن وعلومه، ثم كتب الحديث وعلومه، ثم كتب النحو والصرف واللغة، ثم كتب المعاجم اللغوية، وهكذا. والحق أن في هذا الصنيع شيء من التكلف، زيادة على ذلك ربما يصادف الطالبَ كتبٌ لا يدري في أي فهرس يضعها، فالأفضل عندي ذكر المصادر متتالية حسب الترتيب الهجائي.

(**9**) **ترقيم الصفحات**: يرى بعض المشرفين والمناقشين أن الترقيم العددي (1، 2) إلخ، يبدأ من الصفحة الأولى من القسم الدراسي، ويستبعد المقدمة منه، ويرى أن تدخل المقدمة ضمن الصفحات المرقمة بالترقيم الحرفي (أ، ب) إلخ.

ولعل الصواب أن يكون الترقيم العددي من المقدمة إلى نهاية الرسالة؛ لأن المقدمة جزء من الرسالة؛ وما يُذكر فيها له علاقة متينة بمحتوى الرسالة، أما ما يسبق المقدمة من صفحات فقد لا ترقم، أو ترقم بالترقيم الحرفي، ويقف الترقيم عند المقدمة، ثم يبدأ الترقيم العددي من المقدمة إلى نهاية الرسالة.

(**10**) **التعبير بكلمة (انظر/ ينظر)**: من المشرفين أو المناقشين من يلزم الطالب بالتعبير بكلمة (ينظر/ انظر) في الهامش عند ذكر المصدر المتصرف في النقل منه، وأن لا يذكر المصدر إلا أن يسبق بإحدى الكلمتين.

أقول: كان العمل بلزوم ذكر إحدى الكلمتين عند بعض الأساتذة المتقدمين قبل عشرات السنين، أما في الوقت الحاضر، وحسب ما رأيت عند أساتذة المدرسة الأردنية بجامعة اليرموك، فليس بلازم ذكر إحدى الكلمتين؛ لأن الطالب إذا نقل النص حرفيًّا يلزمه وضعه بين علامتي التنصيص، وأما إذا لم يضعه بينهما فهو علامة على أن النقل بتصرف، وإذا نقل الطالب النص حرفيًّا ولم يضعه بين علامتي التنصيص فقد أخطأ في المنهجية العلمية.

(**11**) **عدد نسخ المخطوط**: تشترط بعض الجهات ذات الاختصاص وكذلك بعض المشرفين والمناقشين ضرورة أن يجمع طالب الدراسات العليا أكبر عدد ممكن من نسخ المخطوط المراد تحقيقه، وبعضهم يشترط ثلاث نسخ على الأقل.

وأقول: توفير نسخ المخطوط المراد تحقيقه مهم وضروري بشروط، هي على النحو الآتي:

1- ألا تكون من بين النسخ المتوفرة نسخة المؤلف؛ لأنها تجب جميع النسخ الأخرى، (فصوص في مناهج البحث والمصادر والمراجع وتحقيق النصوص:140).

2- ألا يستحيل الوصول إليها؛ فقد تكون في مكان لا يمكن الوصول إليه أو التواصل معه، أو أن تكون غالية الثمن، أو أن تكون في مؤسسة تشترط للحصول منها على نسخة من مخطوط استبدالها بنسخة مخطوط آخر أنفس مما عندها.

3- ألا تكون النسخ غير المتوفرة- بين يدي الطالب- مبتورة، أو مشوهة، أو خطها رديء، ونحو ذلك.

فالعبرة ليست بكثرة النسخ؛ إنما هي بجودة النسخ، وفي اعتقادي أن نسختين من المخطوط كافيتان لتحقيقه في حال عدم استطاعة توفير أكثر منهما؛ بل قد يُكتفى بنسخة واحدة في حال عدم وجود غيرها، بشرط أن تكون هذه النسخة: كاملة، وسليمة، وواضحة، أو أن يكون الموجود منها جزءًا يصلح للتحقيق، وإذا كان بالإمكان توفير أكثر من نسختين فهو أحسن بلا شك، والله أعلم.

(**12**) **طرق التحقيق**: كثيرًا ما نسمع من بعض المناقشين للرسائل العلمية أن تحقيق أغلب طلاب الدراسات العليا ليس على طريقة (الأصل)، ولا على طريقة (النص المختار)؛ لأن الطالب يخلط بين الطريقتين بلا علم منه، وطريقة الأصل هي طريقة قديمة جدًّا، اعتمدها المحدِّثون المتقدمون، (ينظر: تحقيق النصوص ونشرها:27)، وهي أن يثبت أصل المتن على ما هو عليه، ويكون التعليق على الفروق في الهامش.

وطريقة النص المختار، وتسمى طريقة التلفيق أيضًا، (مدخل إلى كتب التحقيق، مقال للكاتب يوسف السناري. ملتقى أهل التفسير، 1433/6/28ه- 2012/5/19م، 02:34 pm)، يلجأ إليها المحقق عند غياب النسخة الأم، (ينظر: أصول نقد النصوص ونشر الكتب لبرجستراسر، ص:28، 39، وتحقيق المخطوطات بين الواقع والنهج الأمثل، ص:151)، وهي طريقة تحتاج إلى دراية بأسلوب المؤلف ولغته ومراده؛ وتحتاج أيضًا إلى إلمام واسع بالعلم الذي ينتمي إليه النص المراد تحقيقه، (ينظر: أصول نقد النصوص ونشر الكتب لبرجستراسر، ص:51، 100)، فطريقة النص المختار أن تدمج جميع محتوى النسخ مع الحفاظ على العبارات المشتركة بين النسخ، وتُخرج منها نسخة كاملة، ولا يشار إلى السقط أو الزيادة في الهامش- إلا ما زاده المحقق من عنده، فيضعه بين معقوفين-؛ فيختار المحقق ما ظهر له أنه الصواب والأصوب من بين الكلمات أو الجمل والعبارات أو الروايات، وترك الفروق اليسيرة بين النسخ، (ينظر: أصول نقد النصوص ونشر الكتب لبرجستراسر، ص:103، ومدخل إلى كتب التحقيق، مقال للكاتب يوسف السناري. ملتقى أهل التفسير، 1433/6/28ه- 2012/5/19م، 02:34 pm).

أقول: وقد انتهج كثير من المحققين- كشيخ المحققين عبد السلام هارون وغيره- نهج الخلط بين الطريقتين، مما نتج عنه طريقة ثالثة؛ لكنهم لم يسموها باسم، وهي ما سمّيتها: طريقة (الأصل المرمم)، وهي طريقة تعتمد إحدى نسخ المخطوط أصلًا، يثبت في أعلى الصفحة، ثم يصلح الطالب ما يجده فيها من خلل من النسخ الأخرى، سواء كان الخلل بالزيادة من النسخ الأخرى، أو بالسقط من غير الأصل، أو بتصويب ما هو خطأ في إحدى النسخ، إلخ، (فصوص في مناهج البحث والمصادر والمراجع وتحقيق النصوص:171، وما بعدها).

(**13**) **التعليق على المتن**: يرى بعض المشرفين والمناقشين ضرورة التعليق على كل نقطة في المتن، فيعلق على الألفاظ الغريبة وغير الغريبة، ويعرف بالمصطلحات المعروفة وغير المعروفة، كتعريف المبتدأ والخبر، ونحوهما، ويعلق على كل كبيرة وصغيرة من المعلومات الواردة في المتن، كتوضيح ماهية حركات

الإعراب، وأنواع الفعل من حيث الزمن، ونحو ذلك. فهذا الصنيع يجعل عمل الطالب شرحًا أو حاشية على المتن، والصواب أن يقتصر الطالب على ما يجب التعليق عليه فقط، كتخريج آية أو حديث أو بيت، أو هذا واجب أو جائز، أو توثيق قول وعزوه إلى قائله، إلخ.

(**14**) **الضبط بالشكل**: على الطالب أن يضبط بالشكل كل ما يمكن أن يوقع القارئ في لبس، فيضبط الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، والأبيات الشعرية، والأمثال والأقوال العربية، والأعلام، والبلدان، والأماكن، والصيغ الصرفية، والأمثلة التي تحتاج إلى الضبط، وكذلك كل كلمة يحتمل أن يوقع عدم ضبطها بالشكل في اللبس على القارئ، (ينظر: فصوص في مناهج البحث والمصادر والمراجع وتحقيق النصوص:156، 158).

المبحث الثاني– التخريج

يدخل تحت هذا المبحث ما يتعلق بما يحتاج إلى تخريج أو تعريف داخل الكتاب المراد تحقيقه، وذلك على النحو الآتي:

(**1**) **تخريج الآيات القرآنية**: تخرّج الآيات القرآنية على الرواية التي اعتمدها المؤلف إن صرح بها، أو كان رسم الكلمات في المخطوط على رواية معينة، وإلا فعلى الطالب اعتماد رواية يخرّج عليها الآيات من المصحف، (ينظر: فصوص في مناهج البحث والمصادر والمراجع وتحقيق النصوص:101، 157).

ويكون التهميش لها على النحو الآتي: سورة (البقرة)، الآية (56). أو أي عبارة في الهامش تفي بالغرض.

والأفضل في كتابة الآيات في متن الكتاب أو الرسالة أن تكون بالرسم العثماني، أما إذا كان الكتاب المراد تحقيقه يحتوي على قراءات كثيرة؛ فأرى أنه ليس من الضروري على الطالب كتابتها بالرسم العثماني، خاصة إذا كان المؤلف لا يثبت في المتن ما وردت عليه القراءة، كعدم ذكره هل هي– مثلًا– بكسر كذا، أو بمثناة، أو نحو ذلك؛ إذ لو كتبت بالرسم العثماني لخالف الطالب مراد المؤلف، ولا يمكنه الزيادة في المتن بقوله: بكسر كذا، إلخ، والقراءة غير متوفرة إلكترونيًّا؛ لأن القراءات التي كتبت

إلكترونيًّا بالرسم العثماني قليلة، وهذا ما فعلتْه الطالبة أطلال الصديق بعيو في رسالتها، (حاشية شرح التصريف العزي للتفتازاني، للشيخ الغرابيلي، دراسة وتحقيق).

ومن الملحوظات التي ينادي بها بعض المحققين: عدم وضع القراءات الشاذة بين قوسين مزهرين؛ لئلا يُظن أنها من القرآن، (محاضرة: جمع النسخ الخطية ودراستها وتصنيفها لصالح الضامن ومداخلة بشار عواد).

وأرى أن هذا ينتقض بتخريج الآية ونسبتها إلى السورة؛ إذ كيف يُخاف أن يعتقد أن الآية من القرآن والطالب ينسبها في الهامش إلى السورة ويحدد رقمها فيها؟! وعليه أرى أنه لا بأس بوضع القراءات الشاذة بين الأقواس المزهرة؛ إذ المحذور منتقض كما أسلفت، والله أعلم.

ويرى بعض المشرفين والمناقشين ضرورة التعبير بلفظ (من الآية) عند تخريج الآية غير كاملة، ولا يبيحون للطالب أن يحذف كلمة (من).

أقول: إلزام الطالب بهذا التعبير تعنت مردود؛ وذلك للآتي:

1- أن التعبير بلا ذكر (من) لا يعني أن ما ذكر في المتن آية كاملة؛ وإنما المقصود به توجيه القارئ إلى المصحف، ومن ثم النظر في الآية المشار إليها في الهامش ليجد الجزء المذكور من الآية.

2- أن الاقتصار على ذكر كلمة (من) غير مقنع عند ذكر اسم السورة بلا ذكر (من) معها، فكان على من يلزم الطلاب بذكر (من) قبل جزء الآية، أن يلزمهم ذكرها قبل السورة؛ إذ الجزء المذكور من الآية هو جزء من السورة لا السورة كلها، فكان الأولى التعبير بقوله: من سورة (البقرة)، من الآية (56).

3- أن إطلاق الكل وإرادة الجزء من التعبير المعروف عند أهل البلاغة بالمجاز، (بغية الإيضاح 466/3).

4- أن إلزام الطالب بذكر (من) مع جزء الآية يعني ذكرها مع شطر البيت؛ لأنه جزء من بيت؛ بل ومع البيت، لأنه جزء من قصيدة، ومع الجزء من الصفحة؛ لأنه جزء من صفحة، ومع

الصفحة كاملة؛ لأنها جزء من كتاب، إلخ، (ينظر: فصوص في مناهج البحث والمصادر والمراجع وتحقيق النصوص:62).

(2) **تخريج الأحاديث**: تُخرّج الأحاديث أولًا من الكتب الستة، فإن لم تكن فيها ففي كتب المسانيد، فإن لم تكن فيها ففي كتب الأجزاء والمجامع والمعاجم الحديثية، وإلا ففي الكتب الحديثية الأخرى، ولا بأس إذا اكتفى الطالب بذكر كتابين أو أكثر في حال وجود الحديث في الكتب كما ذكرتُ أعلاه، وإن لم يوجد إلا في واحد فيكفي ذكره.

وهنا أود التنبيه إلى أنه يجب على الطالب يخرج الحديث بنصه أو روايته، ويكتفي بذكر الكتب التي وجد فيها نص الحديث، وإذا وجد الحديث مختلفًا عما في المتن فليقل في الهامش: لم أجد الحديث بنصه، وهو في كتاب كذا بلفظ كذا، ويكتفي بذكر اللفظ أو الكلمات المخالفة لما في المتن.

وفي الدراسات اللغوية لا يطالب الطالب بالحكم على الحديث من حيث الصحة وعدمها، وإنما هذا عمل المحققين في العلوم الشرعية.

(3) **تخريج الشاهد الشعري**: يرى بعض المشرفين والمناقشين ذكر أكثر عدد ممكن من المصادر التي ورد فيها الشاهد الشعري، فلا يتركون كتابًا ذكر البيت إلا ويذكرونه، سواء كان في التخصص أو في غيره.

والصواب أن يخرج الطالب البيت من ديوان الشاعر إن وجد، ويذكر مع الديوان كتابين أو ثلاثة من كتب التخصص الذي ينتمي إليه الكتاب المحقق؛ ليثبت الطالب أن البيت شاهد في مجال التخصص، وأن العلماء يستشهدون به على المسألة التي ورد فيها الشاهد.

وإذا لم يكن للشاعر ديوان، أو لم يكن البيت معروف القائل؛ فعلى الطالب أن يذكر بعض الكتب الأصيلة من كتب المتقدمين في مجال التخصص، فمثلًا إذا كان الكتاب المراد تحقيقه في النحو أو في الصرف أو في أي فرع من فروع اللغة؛ فعلى الطالب أن يخرّج البيت من كتب الأدب القديمة، كالشعر والشعراء لابن قتيبة، ومعجم الشعراء للمرزباني، والأغاني للأصفهاني، إلخ، ثم كتاب سيبويه، والمقتضب، وهكذا؛ لأن التخريج من كتب الأدب أولى في إثبات البيت لقائله، وعلى الطالب أن يراعي تاريخ الوفاة عند ذكر المصادر في الهامش.

وإذا كان البيت منسوبًا فليذكر الطالب قائله، ويذكر الاختلاف في نسبته إن اختلف في ذلك. وليتنبه الطالب عند تخريج البيت من الكتب أن يذكر أولًا الكتب التي ورد فيها البيت كاملًا، ثم إن كانت قليلة أو أراد زيادة بعض المصادر فليذكر ما ورد فيها الصدر، ثم ما ورد فيها العجز، ويذكر اختلاف الروايات في نهاية التخريج.

وإذا كان في الشاهد- بصفة عامة- كلمات غريبة؛ فالأفضل أن يفسرها الطالب قبل نسبته إلى قائله وتخريجه من مصادره.

وكذلك ذكر بحور الشواهد الشعرية، حيث يرى بعض المشرفين والمناقشين ضرورة ذكر البحور للشواهد الشعرية، وأن ذكر البحر يجنب الطالب الخطأ في ضبط الشواهد الشعرية.

أقول: لعل في هذا الإلزام شيء من التشدد؛ وذلك لعدة أسباب، منها:

1- أن أكثر الطلاب لا يجيدون علم العروض.

2- أن ذكر البحر ليس بأولى من ذكر العروض والضرب؛ إذ هما المعول عليهما في معرفة ما إذا كان بالبيت نوع أو أكثر من الزحافات والعلل، وبهما يعرف ما إذا كان بالبيت ضرورة شعرية أو لا، وإذا كان الأمر كذلك- أي: ذكر العروض والضرب- فالأولى ذكر تفعيلات البحر، وهكذا يصبح الهامش مثقلًا بما يجر بعضه بعضًا، وهو في الأصل مما لا يلزم به الطالب.

(**4**) **التعريف أو ترجمة الأعلام**: يرى بعض المشرفين والمناقشين عدم التعريف بالأعلام الشهيرة والمعروفة عند أهل الاختصاص، فسيبويه- مثلًا- معروف عند أهل اللغة؛ فيرون أن التعريف به غير لازم، وهكذا في التخصصات الأخرى.

أقول: إن ترجمة العلم والتعريف به تختلف عن غيرها من الأشياء المشابهة؛ ولأن بعض المعروفين عند طائفة من المتخصصين ربما لا يكون معروفًا عند بعض المبتدئين، فلا ندري ما هو معيار الشهرة، إضافة إلى أن في التعريف بالعلم عدم ورود أي احتمال في نسبة بعض الآراء والأقوال إلى غير أصحابها، خاصة في المتشابه من أسماء الأعلام، وهذا يحدث لكثير من الدارسين؛ فيترجم لعلم يتوافق أو يتشابه وآخر في الاسم أو في اللقب.

فمثلا أبو جعفر اللبلي ت691ه (ينظر: كشف الظنون 1273/2، وهدية العارفين 100/1)، والكواب ت631ه (ينظر: غاية النهاية 447/1- 448، ومعجم حفاظ القرآن عبر التاريخ 359/2)، غير معروفين لدى كثير من أهل الاختصاص، فما بالك بمن هم ليسوا من أهل الاختصاص، فأمثال هؤلاء يجب التعريف بهم، وكذلك- من وجهة نظري- التعريف بكل الأعلام.

والتعريف بالأعلام يجب أن يكون مختصرًا مقتصرًا على المهم، فيذكر اسم العلم واسم أبيه وجده ولقبه ونسبته إن وجدت، ثم أشهر أوصافه، ثم يذكر إذا كان له شيخ أو تلميذ من المعروفين، ثم بعض مصنفاته، ثم سنة وفاته، كل ذلك بما لا يتجاوز أربعة أو خمسة أسطر على الأكثر.

(**5**) **التعريف بالقبائل**: يرى بعض المشرفين والمناقشين ضرورة التعريف بالقبائل التي يذكرها المؤلف في الكتاب، ويحتج بأن كل ما وضع في الفهارس يجب التعريف به في الهامش داخل الرسالة العلمية.

أقول: التعريف بالقبائل ليس بالأمر الضروري؛ لأنه- في اعتقادي- لا يوجد ما يترتب على التعريف بالقبيلة، وعدم التعريف بالقبائل هو صنيع شيخ المحققين عبد السلام هارون في تحقيقه لكتاب سيبويه (الكتاب 47/1، 343، وغيرهما)، إلا إذا كان المخطوط يتحدث عن اللهجات؛ فالتعريف بها حينئذٍ مما يكمل عمل المؤلف.

(**6**) **التعريف بالبلدان**: يرى بعض المشرفين والمناقشين ضرورة التعريف بالبلدان والمواضع والأماكن، سواء كانت معروفة أو غير معروفة.

أقول: التعريف بالبلدان والأماكن المعروفة حشو لا طائل تحته، فمثلًا التعريف بمكة، أو بغداد، أو دمشق، لا داعي له، أما ما كان غير معروف كـــدرابجرد بلدة بفارس (معجم البلدان 446/2)، ونحوها، فهذا يلزم التعريف به، ولعل الكثير لا يعرف هل هو بلد أم شيء آخر، والتعريف بها يكون مختصرًا جدًّا، يقتصر فيه الطالب على اسم البلد أو المكان ويضبطه بالشكل، ويذكر موقعه، وأشهر من ينسب إلى هذا البلد من العلماء إن وُجد، واسم البلد في العصر الحديث إذا غُيّر اسم البلد.

(7) **التعريف بالكتب الواردة في المتن:** يرى بعض المشرفين والمناقشين على الرسائل العلمية ضرورة التعريف بالكتب الواردة في المخطوط، ورأيهم هذا مقبول إذا كان الكتاب غير معروف، أو أن الكتاب مفقود، أو ما زال مخطوطًا، ويكون التعريف به بذكر عنوانه، واسم مؤلفه مختصرًا، وسنة وفاة مؤلفه، وإذا كان على الكتاب شرح أو حاشية، أو تهذيب، ونحو ذلك؛ فليذكرها كلها إذا كانت قليلة، أو بعضها إذا كانت كثيرة، كالتعريف بكتاب المطلوب في قراءة يعقوب لأبي حيان الأندلسي ت745ه (كشف الظنون 1194/2)، وهنا لا بد على الطالب من التريث في التأكد من عنوان الكتاب، والتأكد من صحة نسبته إلى المؤلف، أما التعريف بكتاب كالمقتضب- مثلًا- أو نحو ذلك؛ فلا داعي له.

فإذا ذكر المؤلف كتابًا هو الآن مطبوع وبالإمكان الوقوف عليه؛ فلا يلزم الطالب التعريف به، وتثقيل الهامش بما سيذكره؛ لأن الطالب سيرجع إليه للتوثيق منه، ومن ثم سيذكره ببياناته كاملة في فهرس المصادر والمراجع لا محالة.

الخاتمة

بعد ذكر ما سبق من ملحوظات في صفحات هذا البحث، يمكن إيجاز أهم النتائج التي ظهرت لي، وهي على النحو الآتي:

1- أن تحقيق المخطوطات فن يحتاج إلى دربة ومران.

2- أن هناك أسسًا متفق عليها بين أهل هذا الفن، يجب على طلاب الدراسات العليا الالتزام بها.

3- أن ما هو مُختلف فيه بين المحققين من حيث المنهج، لا يمكن إلزام الدراسات العليا بشيء منه، إلا ما كان مبنيًّا على أسس مقنعة، والأمر فيه سعة.

4- أن ما ورد في هذا البحث هي وجهات نظر قابلة للخذ والرد والمناقشة، فما كان فيها من صواب فبتوفيق من الله، وما كان سوى ذلك فمن عجز الباحث وقلة بضاعته.

والله الموفق

المصادر والمراجع

- أصول نقد النصوص ونشر الكتب، محاضرات المستشرق الألماني برجستراسر، إعداد وتقديم: محمد حمدي البكري، دار المريخ للنشر، الرياض، 1402ه- 1982م.
- بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة، تأليف: عبد المتعال الصعيدي، مكتبة الآداب، ط(17)، 1426ه- 2005م.
- تحقيق الجزء الأول من حاشية العلامة سعد الدين التفتازاني على الكشاف للزمخشري، إعداد: عيسى عبد الفتاح البربري، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الأزهر، كلية اللغة العربية، قسم الدراسات العليا، 1398ه- 1978م.
- تحقيق المخطوطات بين الواقع والنهج الأمثل، تأليف: عبد الله بن عبد الرحيم عسيلان، مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 1415ه- 1994م.
- تحقيق النصوص ونشرها، تأليف: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط(7)، 1818ه- 1998م.
- حاشية شرح التصريف العزي للتفتازاني، تأليف: أبي عبد الله محمد بن قاسم الغرابيلي، دراسة وتحقيق، رسالة ماجستير، إعداد: أطلال الصديق بعيو، قسم اللغة العربية، كلية التربية- جامعة مصراتة، 2020م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تأليف: عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط(4)، 1418ه- 1997م.
- دراسة وتحقيق مخطوط العباب شرح لباب الإعراب، من المنصوبات إلى آخر الكتاب، تأليف: أبي عبد الله بن محمد بن أحمد الحسيني النيسابوري المعروف بنقره كار، (رسالة دكتوراه) غير منشورة، إعداد: محمد نصير الدين، جامعة بشاور، باكستان، 1421ه- 2000م.

- غاية النهاية في طبقات القراء، تأليف: أبي الخير شمس الدين محمد بن محمد بن يوسف بن الجزري، عني بنشره: ج. برجستراسر، مكتبة ابن تيمية، 1351ه.
- فصوص في مناهج البحث والمصادر والمراجع وتحقيق النصوص، تأليف: عمر علي سليمان الباروني، مركز سيبويه للاستشارات اللغوية والبحثية، 2019م.
- الكتاب، تأليف: أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، الملقب بسيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط(2)، 1408ه- 1988م.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، تأليف: مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني حاجي خليفة، مكتبة المثنى، بغداد، 1941م.
- محاضرة مسجلة بالصوت والصورة بعنوان: جمع النسخ الخطية ودراستها وتصنيفها، إعداد: حاتم صالح الضامن، ومداخلة: بشار عواد معروف، المنتدى الإسلامي بالشارقة.
- مركز تفسير للدراسات القرآنية، مقال: (مدخل إلى تحقيق كتب التراث)، للكاتب: يوسف السناري، 1433/6/28ه- 2012/5/19م، (https://tafsir.net/).
- معجم البلدان، تأليف: أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي، دار الفكر – بيروت.
- معجم حفاظ القرآن عبر التاريخ، تأليف: محمد محمد محيسن، دار الجيل، بيروت، ط(1)، 1412هـ- 1992م.
- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، تأليف: إسماعيل بن محمد أمين ابن مير سليم البابانى البغدادي، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية إستانبول، 1951م، أعادت طبعه بالأوفست: دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان.